محافظ العاصمة يبحث مع مسؤولي «زين البحرين» تعزيز التعاون في المبادرات المجتمعية والتنموية

استقبل الشيخ خالد بن حمود آل خليفة محافظ محافظة العاصمة محمد زين العابدين المدير المنتدب لشركة زين البحرين، وعمار الكتبي الرئيس التنفيذي للشركة، وذلك لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك في تنفيذ المبادرات والبرامج المجتمعية والتنموية التي تسهم في خدمة أهالي المحافظة ودعم مسيرة التنمية المستدامة في مملكة البحرين.

وخلال اللقاء استعرض المحافظ أبرز البرامج والمبادرات التي تنفذها محافظة العاصمة في المجالات الشبابية والمجتمعية والتطوعية، الرامية إلى تنمية الطاقات الوطنية وتعزيز مشاركة أفراد المجتمع في العمل التطوعي والمسؤولية المجتمعية، مؤكداً أهمية توسيع آفاق الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص باعتبارها شريكاً أساسياً في دعم الجهود التنموية وترسيخ قيم التكافل والتعاون المجتمعي. من جانبه، أكد محمد زين العابدين حرص شركة زين البحرين على مواصلة دعم المبادرات المجتمعية والتنموية التي تعود بالنفع على المجتمع، انطلاقاً من التزام الشركة بمسؤوليتها المجتمعية ودورها في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، مشيداً بالجهود التي تبذلها محافظة العاصمة في إطلاق المبادرات الهادفة وتعزيز الشراكة المجتمعية بما يخدم مختلف فئات المجتمع.

حضر اللقاء الشيخ عبدالله بن خالد آل خليفة الرئيس التنفيذي للاتصالات المؤسسية وعلاقات المستثمرين في شركة زين البحرين.

فرنسا والبحرين.. شراكة قائمة على المنفعة المتبادلة

شكّلت النسخة التاسعة من قمة «اختر فرنسا»، التي عُقدت يوم الاثنين 1 يونيو 2026 في قصر فرساي، نجاحاً جديداً لفرنسا وللتعاون الفرنسي البحريني.

وقد شاركت مملكة البحرين في هذه القمة بتمثيل رفيع المستوى، بحضور الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني، والشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة الرئيس التنفيذي لشركة ممتلكات، وخالد الرميحي رئيس مجلس إدارة شركة ألمنيوم البحرين (ألبا).

وتولي فرنسا أهمية خاصة لعلاقاتها الاقتصادية مع مملكة البحرين، باعتبارها شريكاً موثوقاً، وقد عقد أعضاء الوفد البحريني لقاءات عدة، لا سيما مع إيمانويل ماكرون رئيس الجمهورية الفرنسية، وجان نويل بارو وزير أوروبا والشؤون الخارجية، ورولان ليسكور وزير الاقتصاد والمالية والسيادة الصناعية والطاقية والرقمية، ونيكولا فوريسييه الوزير المنتدب المكلف بالتجارة الخارجية وجاذبية فرنسا.

وقد أتاحت هذه اللقاءات إبراز النمو والتطور المستمرين للعلاقات الفرنسية البحرينية في مختلف المجالات، وبما أن إرادة تعميق الشراكة بين البلدين تمثل توجهاً مشتركاً، فقد تم رسم آفاق جديدة، لا سيما في المجال الاقتصادي

ويتمثل هدف تعاوننا الاقتصادي في تحديد مشاريع وعمليات قادرة على تحقيق مكاسب متبادلة لبلدينا، وقد شكلت هذه القمة فرصة لإظهار جدوى هذه الاستراتيجية المشتركة، فحضور الوفد البحريني إلى فرنسا أتاح إعلان استحواذ شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) على حصة أغلبية في الشركة الفرنسية (ألمنيوم دونكيرك)، كما تجسّد

○ بقلم:
السفير إريك جيرو تلم

التعاون الفرنسي البحريني أيضاً من خلال إعلان شركة ممتلكات البحرين القابضة (ممتلكات) شراكة استراتيجية مع TRAIL، وهي شركة استثمار فرنسية.

ويمثل هذان الاستثماران خبراً ممتازاً لبلدينا، إذ يعكسان التقاء رؤية استراتيجية لمستقبل البحرين مع بيئة أعمال فرنسية مواتية.

فهذا العام أيضاً، ورغم سياق اقتصادي كلي وجيوسياسي معقد، تحافظ فرنسا، وللسنة السابعة على التوالي، على مكانتها كأكثر دولة جاذبة للاستثمار في أوروبا وفقاً لمؤشر EY للجاذبية، وتأتي هذه المكانة نتيجة للسياسة الاقتصادية الطموحة التي يقودها إيمانويل ماكرون رئيس الجمهورية الفرنسية، والقائمة خصوصاً على نظام ضريبي جاذب، وتبسيطات تنظيمية مهمة، وإنتاج وفير وميسور الكلفة للطاقة منخفضة الكربون.

وفي قطاع الألمنيوم، كما في قطاعات صناعية أخرى تشكل شروط الوصول إلى الطاقة عاملاً أساسياً للتنمية، فمنذ عدة عقود، اختارت فرنسا التوجه نحو شكل من أشكال السيادة الطاقية في إنتاجها للكهرباء، الذي أصبح منخفض الكربون بشكل متزايد، كما أن اعتمادها الكبير على الطاقة النووية يتيح للشركات التي تختار الاستثمار في فرنسا الحصول على طاقة متوافرة وبأسعار تنافسية جداً على المستوى الأوروبي.

وستسمح المشاريع والإصلاحات الجارية بالحفاظ على ديناميكية الاستثمار وثقة المستثمرين، وفي خطابه الذي ألقاه في فرساي في 1 يونيو، ركّز إيمانويل ماكرون على ثلاث كلمات رئيسية: السرعة، والحجم، والتبسيط

أولاً، التبسيط، فقد اعتمدت فرنسا عدداً من النصوص التشريعية بهدف تقليص ما لا يزال معقداً في تنظيماتها الحالية، كما تعمل على ترشيد القطاعات والأنظمة المعمول بها كلما أمكن ذلك، وقد اعتمدت فرنسا مؤخراً نصاً يتعلق بالذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات، بهدف تسريع تنفيذ المشاريع ثم يأتي عامل الحجم، إذ إن الاستثمار في فرنسا يتيح للمستثمرين الوصول إلى السوق الأوروبية بأكملها، وأخيراً، فإن سرعة التحولات حقيقية وأساسية، خلافاً لفكرة لا تزال منتشرة لدى كثيرين بأن أوروبا تتحرك ببطء.

وتستجيب هذه التطورات مباشرة لتطلعات الشركات الدولية، التي أعلنت مؤخراً استثمارات في فرنسا بقيمة 93 مليار يورو، بما يتيح خلق أكثر من 15 ألف وظيفة، وقد أدركت مملكة البحرين تماماً الإمكانات التي يمكن أن تقدمها فرنسا في إطار تعاون اقتصادي ديناميكي وفعال في خدمة بلدينا.

سفير فرنسا لدى مملكة البحرين.

محافظ المحرق يشيد بالرعاية الملكية لموسم عاشوراء ودعم ولي العهد رئيس الوزراء لإنجاح فعالياته

أعرب سلمان بن عيسى بن هندي المناعي محافظ محافظة المحرق عن أسمى آيات الشكر والامتنان والولاء إلى مقام حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم، وإلى صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مشيداً بالدعم الكبير والرعاية الملكية السامية المستمرة التي يحظى بها موسم عاشوراء في مملكة البحرين، بما يكفل ممارسة الشعائر الدينية بحرية وطمأنينة وأمان.

جاء ذلك بمناسبة اللقاء السنوي الذي عقده الفريق

○ محافظ المحرق.

أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية مع رؤساء ومسؤولي المآتم بالمحافظات، تزامناً مع الاستعدادات لموسم عاشوراء.

وأعرب محافظ المحرق عن عميق الشكر لوزارة الداخلية على رأسها وزير الداخلية، على التسهيلات والخدمات المتكاملة التي توفرها الوزارة لضمان نجاح الموسم بوعي ومسؤولية وطنية عالية، تعكس روح الشراكة المجتمعية التي تتميز بها البحرين.

وأثنى المحافظ على دور مآتم محافظة المحرق، وما تمتلكه من إرث تاريخي ووعي وطني راسخ، في الالتزام بالأنظمة والقوانين، والمحافظة على الطابع الديني والحضاري للمناسبة، مثمنا رفضهم أي محاولات لتسييس المناسبة أو الخروج بها عن سياقها الديني والوطني.

واختتم محافظ المحرق تصريحه بتأكيد مواصلة المحافظة للتنسيق المباشر والمستمر مع كل رؤساء المآتم والجهات الأمنية والخدمية بالمحافظة، لتوفير كل المتطلبات وإنجاح الموسم بما يعكس قيم التآخي والتعاون والتلاحم التي تميز بها المجتمع البحريني عبر التاريخ.

غرامة ألف دينار عند قطع الرصاص أو نزع الأقفال والأربطة الجمركية عن البضائع

كتبت: مروة أحمد

صدر عن الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية قرار بتطبيق التعديل الصادر ببعض أحكام اللائحة التنفيذية للنظام «القانون» الموّحد لدول مجلس دول التعاون لدول الخليج العربية الصادرة بالقرار رقم «3» لسنة 2003، والذي تضمن اشتراطات إعفاء البضائع التي يتم تصديرها مؤقتًا والتي أعيدت، والعقوبات في حال استعمال المواد المشمولة بالإعفاء أو بتعرفة جمركية منخفضة في غير الغاية أو الهدف من استيرادها.

واستعرض التعديل عقوبة استعمال المواد المشمولة بالإعفاء أو بتعرفة جمركية منخفضة وفقًا لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية والتشريعات والقرارات الصادرة في إطار المجلس ذات العلاقة في غير الغاية أو الهدف من الذي استوردت من أجله أو تبديلها، أو بيعها أو التصرف فيها من دون موافقة إدارة الجمارك وتأدية ما يتحقق عليها من ضرائب «رسوم» جمركية».

حيث سيتم معاقبة المخالفين بغرامة لا تقل عن خمسين دينارًا بحرينيًا ولا تزيد على ألف دينار بحريني أو ما يعادلها من عملات المجلس الأخرى في حال قطع الرصاص أو نزع الأختام أو الأقفال أو الأربطة الجمركية أو الأغطية «الشودار – الأشرعة» عن البضائع.

إذ استعرض التعديل أبرز اشتراطات إعفاء البضائع التي يتم تصديرها مؤقتًا والتي أعيدت وتم تحديد البضائع المسموحة للتصدير المؤقت وهي الآليات والمعدات الثقيلة لإنجاز المشاريع، أو لإجراء التجارب العلمية والعملية العائدة لتلك المشاريع، والبضائع الأجنبية الصادرة بقصد إكمال الصنع، وما يصدر مؤقتًا للملاعب والمسارح والمعارض وما يماثلها، والآلات والمعدات والأجهزة التي تُصدّر إلى خارج البلاد بقصد إصلاحها، والأوعية والأغلفة الصادرة لملئها بالإضافة إلى الحيوانات الخارجة بقصد الرعي، والعينات التجارية بقصد العرض والحالات الأخرى التي تستدعي ذلك.

وبشأن اشتراطات إعفاء البضائع التي يتم تصديرها مؤقتًا والتي أعيدت فقد تم اشتراط تقديم طلب التصدير المؤقت صورًا فوتوغرافية ملونة للسلع التي يصعب تمييزها للدائرة الجمركية وذلك لمطابقتها عند إعادة تصديرها، ويجوز للدائرة الجمركية اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة باستخدام الوسائل المناسبة «الصور الفوتوغرافية، الباركود الإلكتروني أخذ عينة، ختم العينة وغيرها» والتي تمكن الدائرة الجمركية من مطابقة البضائع عند إعادة استيرادها.

ومن الاشتراطات التي تم الإشارة اليها هي عدم السماح بالتصدير المؤقت للبضائع الداخلة تحت الأوضاع المعلقة للضرائب «الرسوم» الجمركية، ويجب ألا تتجاوز مدة التصدير المؤقت سنة للحالات التي جرى ذكرها في البنود «3-5-7» من الفقرة «أ» من المادة. ولا يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع التي يحظر تصديرها. ولا يسمح بالتصدير المؤقت لقطع الغيار والإطارات والبطاريات وغيرها من المواد القابلة للاستهلاك في المشاريع.

كما ورد في التعديل الصادر ببعض أحكام اللائحة التنفيذية للنظام «القانون» الموّحد لدول مجلس دول التعاون لدول الخليج العربية تعديل يخص الجمعيات الخيرية وهو عدم إجازة الجمعيات الخيرية التصرف في المواد والمستلزمات المعفاة من الضرائب «الرسوم» الجمركية في غير الغاية التي أعفيت من أجلها، وتكون إدارة الجمعية مسؤولة عن ذلك تجاه الجمارك. وفي حال رغبت الجمعية في بيع المواد والمستلزمات المستهلكة أو المستعملة التي سبق إعفاؤها من الضرائب «الرسوم» الجمركية فعليها أن تتقدم بطلب خطي لإدارة الجمارك للحصول على الموافقة بالبيع بعد إجراء المعاينة اللازمة لها.

وبشأن إعفاء المواد والمستلزمات المطلوبة لغرض الإغاثة فقد تم اشتراط أن تكون هذه المواد المستوردة ذات طبيعة تتناسب أغراض الإغاثة، وأن تتناسب كمية المواد والمستلزمات المطلوبة مع الاحتياج الفعلي للعمل الإغاثي، ولا يجوز بيع هذه المستوردات التي يتم فسحها معفاة إلا بعد مراجعة الجمارك للحصول على الموافقة على البيع بعد إجراء المعاينة اللازمة لها، واستكمال إجراءات فسحها واستيفاء الضرائب «الرسوم» الجمركية عليها.

نواب يدشنون منصة إلكترونية تتضمن وثيقة ولاء وتأييد لجلالة الملك

أطلق كل من النواب الدكتور هشام أحمد العشيري، ومحسن علي العسبول، وجليلة علوي السيد، ومحمود ميرزا فردان، وحنان محمد فردان، وثيقة ولاء وتأييد لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، تعبيرًا عن عمق الانتماء وتجديدًا للعهد والوفاء لقيادة جلالته الحكيمة.

وتقوم المبادرة على إنشاء منصة إلكترونية مفتوحة تتيح للمواطنين في دوائر النواب وفي مختلف مناطق مملكة البحرين المشاركة في تسجيل تأييدهم ودعمهم وتأكيد التزامهم بالثوابت الوطنية بقيادة جلالة الملك المعظم، بما يعكس صورة حضارية للتلاحم بين الشعب وقيادته، ويجسد روح الوحدة الوطنية التي تميز البحرين عبر تاريخها.

وأكد النواب أن هذه الوثيقة ستوثق رسميًا في وزارة الإعلام، بما يمنحها طابعًا مؤسسيًا ورسميًا، ويجعلها مرجعًا وطنيًا يعبر عن الإرادة الشعبية الجامعة، مؤكدين أن الهدف من هذه الخطوة هو فتح المجال أمام المواطنين للتعبير عن مشاعرهم الوطنية بصورة منظمة وشفافة، تعكس مكانة البحرين وتاريخها العريق في التلاحم الوطني.

وتأتي هذه المبادرة في إطار حرص النواب على تعزيز المشاركة المجتمعية وترسيخ قيم الولاء والانتماء، بما يسهم في دعم مسيرة التنمية والاستقرار التي يقودها جلالة الملك المعظم، ويؤكد وحدة الصف الوطني في مواجهة التحديات وصون المكتسبات.

مجلس التعليم العالي يشارك في «القمة العالمية للتعليم» تحت شعار «التعليم من أجل مستقبل مشترك»

شاركت الدكتورة ديانا عبدالكريم الجهرمي الأمين العام لمجلس التعليم العالي في القمة العالمية للتعليم «Education World Forum 2026» التي انعقدت في المملكة المتحدة تحت شعار «التعليم من أجل مستقبل مشترك: السلام، والكوكب، والهدف، والمسارات»، بتنظيم من مؤسسة التايمز للتصنيفات العالميةً بحضور نخبة من المسؤولين والخبراء والمشاركين من 125 دولة حول العالم.

وخلال القمة استعرضت الدكتورة ديانا الجهرمي الإنجازات النوعية لقطاع التعليم العالي في مملكة البحرين ومؤسساته في المجالات التعليمية والتربوية والبحثية، منوهةً بالاهتمام الكبير والدائم الذي تحظى به منظومة التعليم العالي لتطويرها وتعزيز جاهزيتها لمواكبة المتغيرات العالمية المتسارعة على كل الأصعدة.وفي إطار القمة عقدت الأمين العام عدداً من الاجتماعات مع ممثلي المؤسسات التعليمية والمنظمات الدولية، حيث تم بحث فرص التعاون المشترك

وتبادل الخبرات في مجالات التعليم العالي والابتكار الأكاديمي بما يعزز أوجه التعاون الثنائي ويدعم تطوير قطاع التعليم العالي.

نقل جميع خدمات تطبيق «إسلاميات» إلى تطبيق «حكومتي»

في إطار استكمال تنفيذ خطة دمج تطبيقات الأجهزة الذكية الحكومية أعلنت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية نقل كل خدمات تطبيق «إسلاميات» إلى تطبيق «حكومتي» الموحد للأفراد المتوافر للجمهور عبر متجر تطبيقات الحكومة الإلكترونية bahrain.bh/apps.

وفي هذا الصدد أكد علي عبدالعزيز جناحي نائب الرئيس التنفيذي للتحول الإلكتروني أن هذه الخطوة تأتي ضمن جهود مواصلة تعزيز التحول الرقمي في الخدمات الحكومية وتيسير الإجراءات على المستفيدين، وفي إطار المتابعة المستمرة من اللجنة الوزارية لتقنية المعلومات والاتصالات برئاسة الفريق

○ عبدالعزيز جناحي.

أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، لجهود الهيئة المبذولة بالتنسيق مع الجهات الحكومية في تنفيذ خطة دمج تطبيقات الأجهزة الذكية الحكومية، التي تستهدف توحيد التطبيقات الحكومية الحالية ضمن ثلاثة تطبيقات رئيسية، هي: حكومتي للأفراد، والتاجر لأصحاب الأعمال والمستثمرين، وبحرين للزوار، لافتًا إلى مواصلة الهيئة تطوير تطبيق «حكومتي» من خلال إضافة المزيد من الخدمات الحكومية التي تمثل أولوية لدى الجمهور.

وأوضح نائب الرئيس التنفيذي للتحول الإلكتروني أن باقة الخدمات التي تم نقلها إلى تطبيق «حكومتي» تشمل الخدمات المقدمة بالتعاون مع وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف وتضم خدمات دفع الزكاة والصدقات، والتعرف على مواقع المساجد والمراكز الإسلامية، ومواقع المعاهد الشرعية، ومواقيت الصلاة والتقويم الهجري بحسب رزنامة الزبارة والبحرين، وتحديد اتجاه القبلة، وحالة القمر اليومية، والتقويم الميلادي، كما تم مؤخراً تفعيل ميزة صوت الأذان في التطبيق استجابة لمقترحات الجمهور. ومن جانب آخر، تم نقل خدمة «فاعل خير» المقدمة بالتنسيق مع وزارة الداخلية إلى تطبيق «حكومتي»، ضمن خدمات الشؤون الإسلامية.

وبيّن نائب الرئيس التنفيذي للتحول الإلكتروني أنه قد تم نقل خدمة المجالس الرمضانية المقدمة من قبل هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية من تطبيق «إسلاميات» إلى تطبيق «حكومتي».